بعد طلبه فضمنه كما لو علم والثانيه لا يضمنه لانه لم يمكنه رده فاشبه ما لو عجز عن دفعه
لمرض فصل والعين المستاجره امانه في المستاجره ان تلفت بغير تفريط لم يضمنها قال
الاثرم سمعت ابا عبد الله يسال عن الذين يكرون الظل او الجمه الى مكه فيذهب المكتري
يسرق او يذهب هل يضمن قال ارجو ان لا يضمن وكيف يضمن اذا ذهب لا يضمن ولا نعلم في هذا
خلافا وذلك لانه قبض العين لاستيفا منفعه يستحقها منها فكانت امانه كما لو قبض العبد
الموصى له بخدمته سنه او قبض الزوج امراته الامه وكما لو قبض المستاجر العين المستاجره
واذا انفسخت الاجاره فعليه رفع يده وتسليم العين اليه او ما اليه في روايه ابن منصور فقيل اذا اكترى
دابه او استعارها او استودع فليس عليه ان تحمله قال احمد من استعار شيا فعليه رده من
حيث اخذه فان وجب الرد في العاريه او الوديعه في الاجاره والوديعه ووجهه انه عقد لا يقتضي
الضمان فلا يقتضي رده ومؤنته كالوديعه فان رفق العاريه فان ضاعت بتفريط فلا ضمان
هذا متى انقضت المده كانت العين في يده امانه كالوديعه ان تلفت من غير تفريط فلا ضمان
عليه وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه بعد انقضا الاجاره غير مادون
له في امساكه اشبه العاريه المؤقته بعد وقتها ولنا انها امانه اشبهت الوديعه ولانه
لو وجب ضمانها لوجب ردها واما العاريه فانما مضمونه في كل حال بخلاف مسلتنا ولانه
يجب ردها وعلى كل حال متى طلبها صاحبها وجب تسليمها اليه فان امتنع من بذلها لغير عذر
صارت مضمونه كالمغصوبه فصل فان شرط الموجر على المستاجر ضمان العين فالشرط فاسد
لانه ينافي مقتضى العقد وهل تفسد الاجاره به فيه وجهان بناء على الشروط الفاسده في
البيع قال احمد فيما اذا شرط ضمان العين الكريه والضمان مكروه ولروى الاثرم باسناده عن
ابن عمر قال لا يصلح الكرى بالضمان وعن فقهاء المدينه انهم كانوا يتولون لا يكتري بضمان الا انه من
شرط على كري ان لا يزيل ثفاءه بطن واد او لا يسير بهم ليلا مع اشباه هذه الشروط فتعدا
ذلك فتلف شي بما حمل في ذلك التعدي فهو ضامن فاما غير ذلك فلا يبطل شرط الضمان فيه وان
شرطه لم يبح الشروط التي بالا يجب ضمانه لانه يصير الشرط مضمونا وما لا يجب ضمانه لا ينقلب ضمانه بشرط
نفيه وعن احمد انه سيل عن ذلك فقال المسلمون على شروطهم وهذا يدل على ان الضمان بشرط
ووجوبه بشرطه لقوله عليه السلام المسلمون على شروطهم فاما ان اكراه عينا وشرطه عليه

لا يشرب بها ليلا ووقت القافله او انها حرسا عن وقت القافله او الحمل سيره في اخرها او لا يسلك بها الطريق
الفلانيه واشباه هذا مما لا فيه غرض فالشرط كذبه فيضمن ما تلف به ذلا ينتفيه فاسده
كالوكاله والمضاربه وحكم كل عقد فاسد في وجوب الضمان حكم صحيحه مما وجب الضمان في صحيحه
وجب في فاسده وما لم يجب في صحيحه لم يجب في فاسده فصل والمستاجر ضرب الدابه بقدر ما
جرت به العاده بكبحها باللجام للاستصلاح وحثها على السير ليلحق القافله وقد صح ان النبي صلى
بعير جابر وضربه وكان ابن جرير رضي الله عنه يحرش ببعيره بمحجنه وللراعي ضربها لرعايه للتاديب
وترتيب المشي والعدو والسير وللمعلم ضرب الصبيان للتاديب قال الاثرم سيل احمد عن ضرب
المعلم الصبيان قال على قدر ذنوبهم ونيتهم فاجتهد الضرب واذا كان صغيرا لا يعقل فلا يضربه وتن
ضرب من هو لا يعلم الضرب الا دون فيه لم يضمن ما تلف وبهذا في الدابه قال مالك والشافعي
واسحق وابو ثور وابو يوسف ومحمد وقال الثوري وابو حنيفه يضمن لانه تلف بجنايته فضمنه
كغير المستاجر ولنا قال الشافعي في المعلم يضرب الصبي لانه يمكنه تاديبه بغير الضرب
ولانه تلف من فعل مستحق فلم يضمن كما لو تلف تحت الحمل وليس الضرب معنى يظهر عند
الاجاره فاشبه ما تلف منه لم يضمن كالركوب وفارق غير المستاجر لانه متعد وقولهم ان الشافعي
التاديب بغير الضرب لا يبيح فان اراده خلافه ولو امكن التاديب بدون الضرب لما جاز الضرب
اذ فيه ضرر وايلام مستغنى عنه وان اسرف في هذا كله او زاد على ما يحصل الغنى به او ضرب من
لا عقل له من الصبيان فعليه الضمان لانه متعد حصل التلف بعدوانه مسئله قال ولا ضمان على
حجام ولا ختان ولا مطبب اذا عرف منهم حذق الصنعه ولم يخن او يتهم وجملته ان هولا اذا فعلوا
ما امروا به لم يضمنوا بشرطين احدهما ان يكونوا ذوي حذق في صناعتهم ولم يعرفه
لانه اذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشره القطع واذا قطع مع هذا كان فعلا محرما فيضمن سرايته
كالقطع ابدا الثاني ان لا يتجاوز ما يدعو اليه ولما ينبغي ان يقطع فاذا وجد هذان الشرطان لم
يضمنوا لانهم قطعوا قطعا مادونا فيه فلم يضمنوا سرايته كقطع الامام يد السارق او فعل فعلا
مباحا مادونا في فعله اشبه ما لو كان ذلك فاما ان كان ذلك محرما او قطع الختان
الى الحشفه او الى بعضها او قطع في غير محل القطع او قطع الطبيب ما لعه من انسان فجاوز ذلك او قطع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)